DERASAT 24/11/2012 11/24/12 10:54 PM Page 1

جولة «كاميرون» الخليجية والسياسات الغربية المزدوجة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

أثارت الجولة التي قام بها رئيس الوزراء البريطاني (ديفيد كاميرون) إلى كل من الإمارات والمملكة العربية السعودية، يومي ٥ و٦ نوفمبر ٢٠١٢ على التوالي، كثيرا من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول أهداف السياسة الخارجية البريطانية والغربية عموما، والإطار الذي يحكم توجهاتها إزاء قضايا المنطقة، وفي مقدمتها الصراع العربي الإسرائيلي، على نحو ما يوضحه موقفها من العدوان الإسرائيلي الحالي على قطاع غزة.

ومبعث هذه التساؤلات يعود بالدرجة الأولى إلى أن تلك الجولة تمت في ظل نقاشات وانتقادات ومطالب عديدة داخل وخارج بريطانيا، سبقت ورافقت تلك الجولة، حول ازدواجية السياسات البريطانية في التعامل مع القضايا الخارجية، التي تظهر في تعمد انتقادها بعض الدول وغضها الطرف عن دول أخرى استنادا إلى المصالح، وعلاقاتها بالأطراف الفاعلة وعلى رأسها الولايات المتحدة، وهو ما تجسد في تسابقها لعقد صفقات اقتصادية مع الدول العربية وفي مقدمتها دول الخليج العربية، في الوقت الذي تتجاهل فيه القضايا العربية.

بل تتخذ موقفا مناوئا تجاهها، بدءا من حرب أفغانستان، ومرورا بغزو العراق واحتلاله، والانحياز المطلق لإسرائيل على حساب الفلسطينيين، رغم أن العكس هو الذي يجب أن يحدث، خاصة في ضوء التزامات بريطانيا الأخلاقية تجاه الفلسطينيين باعتبارها كانت مسئولة عن جريمة قيام دولة إسرائيل، وما تبع ذلك من حروب وآلام وحرمان للشعب الفلسطيني من حقوقه حتى الآن، وهو ما يشير إلى (سياسة ذات وجهين ومثيرة للغثيان) وفقا لـ (سيوماس ميلن)، في افتتاحية صحيفة (جارديان) يوم ٦ نوفمبر ٢٠١٢.

وخلال جولة (ديفيد كاميرون) نلحظ مثل تلك الازدواجية بوضوح، فرغم الانتقادات البريطانية الداخلية لدول الخليج بدعوى انتهاكات حقوق الإنسان ، على سبيل المثال ، التي وصلت إلى حد إعلان لجنة الشؤون الخارجية بمجلس العموم البريطاني في شهر أكتوبر ٢٠١٢ ، إجراء تحقيق برلماني موسع حول العلاقات البريطانية مع كل من المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين، بدعوى وجود انتهاكات لحقوق الإنسان فيهما، والمطالبة بموقف بريطاني أشد صرامة في التعامل مع البلدين، بما في ذلك مراجعة مبيعات الأسلحة البريطانية معهما، بدعوى استعمال تلك الأسلحة في عمليات قمع داخلية، على حد تعبير اللجنة، التي غضت الطرف - على سبيل المثال- عن قضايا أخرى أكثر وضوحا على المستوى الخارجي، كالانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وملف ستة آلاف معتقل وأسير فلسطيني قابعين في سجون الاحتلال في ظروف تفتقد أدنى معايير احترام حقوق الإنسان، والحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة، الذي يعرض حياة أكثر من مليون ونصف مليون فلسطيني للجوع والمرض، وسياسة الاستيطان الإسرائيلي المخالفة للقوانين والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، والبرنامج النووي الإسرائيلي السري وما يمثله من خطورة على الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، الذي يحتوي على ترسانة نووية هائلة تقدر بنحو ٢٠٠ رأس نووي، يمكن إطلاقها إلى مسافات تصل إلى ١٥٠٠ كيلومتر.

رغم ذلك بدا رئيس الوزراء البريطاني خلال زيارته للدولتين أشد حرصا على تجاهل أي إشارة إلى قضية حقوق الإنسان، وإظهار (الاحترام والصداقة لشريك وحليف قديم بهدف حماية مصالح بلاده بصرف النظر عن حقوق الإنسان)، وفقا لـ (هوجو ريفكيند) في مقال نشرته صحيفة التايمز بتاريخ يوم ٦ نوفمبر ٢٠١٢، بهدف حماية مصالح بلاده الواسعة مع الدولتين، وتحقيق أهدافه من الزيارة والمتمثلة بالأساس - إلى جانب التنسيق في الملفات السياسية وعلى رأسها الملف النووي الإيراني والأزمة السورية- في، أولا: ضمان إمدادات النفط من دول الخليج التي تستحوذ على ما نسبته ٧,٣٨٪ من الاحتياطيات العالمية منها، و٢٥٪ من صادرات النفط الخام، فضلا عن امتلاكها ١٧٪ على الأقل من الاحتياطيات العالمية المؤكدة من الغاز الطبيعي، وفق تقديرات صندوق النقد الدولي، وإشرافها على مضيق هرمز الذي يمر عبره نحو ٤٠٪ من صادرات النفط العالمي المنقولة بحرا.

وثانيا: ضمان إتمام صفقة بيع نحو ١٠٠ طائرة من طراز (تايفون) لهما، بقيمة ٨ مليارات دولار، منها ٦٠ طائرة للإمارات و٤٠ طائرة للمملكة العربية السعودية، الأمر الذي يمثل دعما كبيرا للصناعات الدفاعية البريطانية، التي يقدر حجم صادراتها بمبلغ ٨,٥ مليارات دولار سنويًا توفر ٥٤٠٠٠ فرصة عمل.. وثالثا: تعزيز فرص الشركات البريطانية في الأسواق الخليجية الضخمة، ولاسيما في ضوء عدة اعتبارات، أولها: التحديات التي تواجه الاقتصاد البريطاني بسبب حالة الركود التي يعانيها الاقتصاد الأوروبي نتيجة الأوضاع الاقتصادية المتردية في عدد من بلدانه كإيطاليا وأسبانيا واليونان وايرلندا؛ حيث تستوعب السوق الأوروبية أكثر من ٥٠٪ من الصادرات البريطانية، ثانيها: المنافسة الحادة التي تواجهها الشركات البريطانية من مثيلاتها الآسيوية على أسواق دول المجلس، وترتب عليها فوز شركات كورية جنوبية بعقود امتيازات نفطية على حساب شركة (بريتش بتروليم)، وفوز شركات كورية جنوبية أيضا بعقود تشييد مفاعلات نووية، الأمر الذي عدته بريطانيا خسارة لوضعها التنافسي في هذه الدولة، وثالثها: المصالح الاقتصادية الواسعة التي تربط بريطانيا بالدولتين وغيرهما من دول مجلس التعاون الخليجي، التي تعد أكبر الشركاء التجاريين لبريطانيا؛ حيث تستحوذ الدولتان على نحو ٢٨ مليار دولار من حجم التجارة الخارجية لبريطانيا، منها ١٣ مليارا للمملكة و١٥ مليارا للإمارات، وفقا لإحصاءات عام ٢٠١١، وتعد بريطانيا ثاني أكبر مستثمر في السعودية التي تعد بدورها أكبر سوق لبريطانيا خارج نطاق مجموعة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، باستثمارات تبلغ نحو ٩٨ مليار دولار، كما يقيم ويعمل بالبلدين نحو ١٣٠ ألف مواطن بريطاني، منهم ١٠٠ ألف بريطاني يعيشون بالإمارات، و٣٠ ألف بالمملكة، فضلا عن الأنشطة السياحية؛ حيث يزور الإمارات نحو مليون بريطاني سنويًا، والمشاريع العملاقة التي تنفذها الدولتان ببريطانيا وفي مقدمتها مشروع (مصفوفة لندن) لطاقة الرياح البحرية، الذي تسهم شركة (مصدر) الإماراتية في تنفيذه، إضافة إلى مشروع ميناء (لندن جيت واي) التابع لشركة موانئ دبي العالمية، الذي تصل استثماراته إلى ٣,٢ مليارات دولار، ويعتبر أكبر مشروع بنى تحتية تقوم به شركة أجنبية في بريطانيا.

وفي المقابل، ورغم كل تلك المصالح، التي يجب أن تتبعها بطبيعة الحال مواقف مؤيدة أو حتى متوازنة تجاه القضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، فقد جاء الموقف البريطاني من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة مؤيدا لإسرائيل بدعوى حقها في الدفاع عن نفسها وحماية سكانها الذين يتعرضون للقصف بالصواريخ من جانب منظمات إرهابية في غزة، وحملت «حماس» المسؤولية الأساسية عن الأزمة الراهنة، وهو الموقف نفسه الذي اتخذته الولايات المتحدة، الأمر الذي يلقي الضوء على (الأولويات السياسية والاقتصادية المثيرة للاشمئزاز لدى كاميرون) وفقا لـ (لورا بيتل) في افتتاحية صحيفة (التايمز) يوم ٦ نوفمبر ٢٠١٢.

ورغم أن هذا الموقف الذي جاء كغيره من المواقف البريطانية تجاه قضايا المنطقة إرضاء للولايات المتحدة، وخوفا من تعرض علاقتها معها للخطر، ولاسيما في ضوء ما أظهره الرئيس الأمريكي باراك أوباما من انحياز ودعم لا محدودين لإسرائيل في تلك الأزمة، كتراجعه عما أطلقه من وعود وتعهدات تجاه القضية الفلسطينية، وتأييده خيار الدولتين، ومطالبة الحكومة الإسرائيلية بوقف النشاط الاستيطاني وإزالة الحواجز في الضفة الغربية، بل تحوله إلى اتخاذ مواقف أكثر انحيازا لإسرائيل؛ كاعلان أن وقف الاستيطان ليس شرطا لاستئناف المفاوضات، واستخدام بلاده حق النقض ضد اعتراف الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية، بدعوى أن المفاوضات هي الحل الأمثل للوصول إلى السلام، وتراجعه في موقفه تجاه الحدود التي ستقام عليها الدولة الفلسطينية المستقبلية، تحت وطأة الضغوط اليهودية، عندما تراجع عما ورد في خطابه في شهر مايو ٢٠١١، الذي تضمن تعهدا بإقامة الدولة الفلسطينية المستقبلية وفق حدود ١٩٦٧، مؤكدا في خطاب ثان ألقاه بعدها بأيام في المؤتمر السنوي للجنة الشؤون العامة الأمريكية ، الإسرائيلية (إيباك)، أن الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي سيتفاوضان على حدود تختلف عن تلك التي كانت موجودة عام ١٩٦٧، بدعوى أن ذلك (سيعطل مسيرة السلام)، متجاهلا أن الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حرب ١٩٦٧ هي أراض محتلة، وليست أراضي متنازعا عليها، وهناك مرجعية دولية لها تتمثل في قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

ورغم أن هذا الموقف ليس جديدا على بريطانيا التي اتسمت مواقفها تجاه القضايا العربية والإسلامية، خاصة تجاه القضية الفلسطينية، بالانحياز، بدءا من حرب أفغانستان، ومرورا بغزو العراق واحتلاله، ومواقفها المؤيدة أو السلبية تجاه الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان، والتدخل العسكري في ليبيا الذي لم يكن لحماية المدنيين الليبيين بل الحصول على مكاسب اقتصادية والحصول على معاملة تفضيلية في تعاقدات إعادة الإعمار، والنتيجة مقتل أكثر من ٣٠ ألف ليبي وجرح ٧٠ ألفا من المدنيين منهم ١٠ آلاف بحالة حرجة، في الوقت الذي رفضت فيه الاعتراف بالائتلاف السوري الموحد، كإجراء يمكن أن يسهم في حل الأزمة السورية، وهي من القضايا المهمة التي تم تناولها في جولة كاميرون بالخليج، بدعوى أنها مازالت تريد أن تعرف المزيد من التفاصيل عن الائتلاف قبل أن تعترف به رسميًا، وهو الموقف نفسه الذي اتخذته الولايات المتحدة، كما رفضت تسليح المعارضة السورية رغم أن هذا التوجه يمثل أحد التوجهات الأساسية لدول الخليج، وهو ما يعود في جزء كبير منه إلى رفض الإدارة الأمريكية لذلك في الوقت الراهن، فقد أكد مجددا حقيقتين:

الأولى: ان بريطانيا مازالت تعيش في حالة التخلي عمليًا عن التزاماتها الأخلاقية تجاه الفلسطينيين، باعتبارها كانت مسئولة عن جريمة قيام دولة إسرائيل، وما تبع ذلك من حروب وآلام وحرمان للشعب الفلسطيني من حقوقه حتى الآن، الأمر الذي أفقد السياسة الخارجية البريطانية المصداقية، وعمّق من حالة الانفصام الواضحة في الموقف البريطاني تجاه تلك القضايا، ومنها القضية الفلسطينية، ما بين موقف رسمي غير متوازن، يصب في مصلحة إسرائيل، وموقف شعبي رافض للسياسات والانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، ويدرك حجم الجرم والظلم اللذين يتعرض لهما الفلسطينيون، يؤكد ذلك المظاهرات التي انطلقت للتعبير عن رفض العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة يوم ١٦ نوفمبر ٢٠١٢، وهو ما ينسجم مع ما سبقه من مواقف شعبية مناهضة لإسرائيل، ودعوات إلى مقاطعتها، خاصة بعد حرب لبنان عام ٢٠٠٦ والعدوان على غزة عام ٢٠٠٨، الذي خلّف أكثر من ١٥٠٠ شهيد وما يزيد على ٥٠٠٠ جريح، وعزز من المأساة الإنسانية التي يعيشها هذا القطاع بسبب الحصار الإسرائيلي الذي وضع ٣٨٪ من سكانه تحت خط الفقر، ورفع نسبة البطالة به لـ٤٠ من قوة العمل.

وكان من أبرز هذه التحركات دعوة كبير أساقفة كنيسة (كانتربري) الدكتور (روان ويليامز) إلى سحب الأموال البريطانية المستثمرة في الشركات الأمريكية التي تستفيد من احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية، وكذلك دعوة المقاطعة التي أطلقتها في فبراير ٢٠٠٦ مجموعة مهندسي ومخططي العدل في فلسطين، والتي دعت لمقاطعة مواد البناء الإسرائيلية الصنع وكذلك المهندسين وشركات البناء الإسرائيلية، والدعوة التي أطلقتها الجمعية الوطنية لأساتذة التعليم العالي، وهي أكبر اتحاد لأساتذة الجامعات في بريطانيا، لإجراء تصويت يشارك فيه أعضاؤها البالغ عددهم ٦٧٠٠٠ عضو على مقاطعة زملائهم الإسرائيليين الذين لا يدينون سياسات التمييز العنصري الإسرائيلية ضد الفلسطينيين.

الثانية: ان السياسة البريطانية الخارجية مازالت مجرد صدى لسياسة الولايات المتحدة، رغم الحديث عن مرحلة تغيرات عميقة في العلاقات بين البلدين بعد توني بلير، تتيح للندن تبني سياسات إيجابية جديدة تجاه القضايا العربية والإسلامية بصفة خاصة، وعكسها- على سبيل المثال- إعلان لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس العموم البريطاني في تقرير لها في مارس ٢٠١٠ أن العلاقات بين البلدين (مضللة في جوهرها)، وهي التغيرات التي لم تكن على ما يبدو سوى مناورة استراتيجية سرعان ما تراجعت تحت وطأة المصالح الأمنية والاقتصادية التي يتيحها التحالف الاستراتيجي مع واشنطن، ومواجهة الأخطار المترتبة على الخلافات التقليدية البريطانية مع محور برلين ؟ باريس داخل الاتحاد الأوروبي، وتجدد الخلافات البريطانية . الروسية، والنفوذ القوي الذي تتمتع به الجالية اليهودية داخل بريطانيا بحكم سيطرتها على دوائر المال والإعلام هناك، بما يمكنها من ممارسة تأثير مهم على السياسة البريطانية تجاه الصراع الدائر في الشرق الأوسط بالصورة التي تخدم إسرائيل وتبرر سياستها وسلوكها العدواني.

وفي كل الأحوال.. فإن هذا المسلك البريطاني والغربي عموما، المعادي للقضايا العربية والإسلامية، رغم عدالتها، ورغم المصالح الاقتصادية الواسعة مع الدول العربية والإسلامية، يتطلب من تلك الدول، تنسيق مواقفها لإجبار واشنطن والاتحاد الأوروبي على إعادة النظر في موقفهما من القضايا العربية، وانحيازهما لإسرائيل، وممارسة ضغوط حقيقية على الحكومة الإسرائيلية لكي تتقيد بالتزاماتها الدولية، وتوقف اعتداءها المستمر على الفلسطينيين، وذلك هو السبيل الوحيد حاليًا لوقف التصعيد الحالي ضد الفلسطينيين، قبل أن يتحول بالفعل، إلى (رصاص مصبوب) آخر يخلف آلاف الشهداء ويعيد إلى الأذهان مجزرة عام ٢٠٠٨، ويعزز من المأساة الإنسانية التي يعيشها قطاع غزة بسبب الحصار الإسرائيلي.

○ خادم الحرمين الشريفين خلال استقباله رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون.

خبراء ومحللون سياسيون يناقشون:

أحداث غزة.. هل تعيد ترسيم الحدود بين مصر وإسرائيل؟

القاهرة: وكالة الصحافة العربية

من جديد أخذت تل أبيب حملات تصعيدية ضد قطاع غزة، وتناقلت الصحف العربية والأجنبية مؤخرًا عن شروع قادة إسرائيل في وضع سيناريو حرب ضد غزة، وملامح السيناريو جاءت خلال تصفية القادة الحمساويين، وضرب المقرات الأمنية والمؤسسات المدنية، وكانت النتيجة هي اغتيال الجعبري مؤخرًا، ومعه تجددت الاشتباكات وتبادل القذف بين الاحتلال والمقاومة.. لكن إلى أين تتجه الأمور؟

وعلى جانب آخر أثارت أحداث غزة عقب القصف الجوي الذي تعرضت له من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلية لحالة من الغضب العارم على مستوى المنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، ولمخاوف وقلق الخبراء العسكريين والسياسيين العرب جراء تنفيذ عدد من المخططات التي تستهدف عزل سيناء عن مصر؛ وذلك وفق مخطط إسرائيل بالتعاون مع جهات دولية لخلق حالة من الفراغ الأمني بشبه جزيرة سيناء، للتلويح لفكرة وجود خطر على إسرائيل من الإرهاب بما يساعدهم في الحصول على مباركة دولية بتواجد قوات جديدة في سيناء، أو استقطاعها لجزء من شبه الجزيرة تحت ذريعة حماية حدودها.

وأكد اللواء سامح سيف اليزل الخبير الاستراتيجي، أن أراضي سيناء في خطر شديد لا يبالي به النظام القائم الآن، وخاصةً بعد أن استولت عليها الجماعات الجهادية والتكفيرية في الفترة الماضية، إضافة إلى تقسيم الأ ً راضي وبيعها الآن للفلسطينيين بعقود عرفية في منطقة «الطويل»، ومنطقة «السكاسكة» التي تقع بين رفح والعريش، من خلال السماسرة المعروفين بالاسم هناك والذين يعملون من أجل ذلك بغزة وسيناء.

وأضاف اليزل: إن استمرار القصف والغارات الإسرائيلية لقطاع غزة هو تمهيد للاجتياح البري لها، موضحًا أنه سيكون في غضون الأيام المقبلة بعد تدمير البنية التحتية لفصائل المقاومة الفلسطينية، في ظل القصف الجوي الذي يستهدف مواقع التدريب، ومنصات لإطلاق صواريخ، بالإضافة إلى استهداف قياديين في حركة المقاومة الإسلامية حماس والجناح العسكري لها «كتائب عز الدين القسام»، مؤكدًا أن عملية التصفية التي تحاول إسرائيل تنفيذها بأنها اختراق للفصائل الفلسطينية من قبل الموساد الإسرائيلي.

وأشار الخبير الاستراتيجي إلى أن موقف مصر المتسرع من أحداث غزة، وخاصة منذ مقتل أحمد الجعبري القيادي بحركة حماس، بقيامها بسحب السفير المصري، يعد بمثابة الكشف عن الوجه الآخر من العلاقات السياسية والدبلوماسية تجاة إسرائيل، والذي يعتبره خطأً جسيمًا في حقّ الدبلوماسية المصرية الآن، وخاصةً أن موقف حماس من مصر الآن موقف المنتظر للمزيد من قطع للعلاقات مع إسرائيل، وإلغاء معاهدة «كامب ديفيد» للسلام الموقعة بين مصر وإسرائيل، كما جاءت من خلال تصريحات عدد من المسئولين في حركة حماس والتي ستؤدي قطعًا إلى حالة من التوتر بين مصر وإسرائيل؛ بسبب غزة والتي تهدف من ورائها مصر في المقام الأول.

وأضاف د. جمال عبدالجواد أستاذ العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية، أن موقف مصر من أحداث غزة لن يقتصر على موقف الرئيس مرسي بسحب السفير، وكذلك زيارة رئيس الوزراء هشام قنديل لغزة، والتي تعتبرها فلسطين قيمة رمزية قوية أظهرت الموقف الأول من التزام مصر ورئيسها بالتضامن مع غزة، ومطالبته بالاستمرار في تقديم المزيد من الدعم.

وأضاف عبدالجواد: إن الموقف القادم سيشهد المزيد من الضغوط التي سيتم فرضها على الرئيس مرسي، من أجل الضغط على إسرائيل بشكل بات أكثر خطورة على الوضع في مصر وخاصةً في سيناء التي باتت محاطةً بالمخاطر في ظل الغياب الأمني والمسئولين عن حماية هذه الأرض التي باتت مطمعًا للغزاة من الداخل والخارج، مؤكدًا أن إسرائيل ستعمل جاهدة على استغلال الموقف الذي سيعاني منه الرئيس، سواء بالضغوط الداخلية والشعبية، أو الخارجية والمطالب الخارجية بالوفاء بالوعود واستكمال المسيرة اتجاه غزة، في الوصول إلى سيناء والدخول بمصر في حالة حرب غير مكشوفة العواقب.

وتابع قائلا: «إن إسرائيل تعلم جيدًا أن مواقف النظام الجديد الذي يحكم مصر الآن مختلفة عن نظيره القديم الذي حكم قبل ثورة الخامس والعشرين من يناير».

○ اللواء سامح سيف اليزل

سيناريو ٢٠٠٨

وقال د.عمرو حمزاوي أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة: إنه سيحدث سيناريو مشابه لما جرى في غزة خلال عام ٢٠٠٨، موضحًا أن حكومة اليمين في إسرائيل مستمرة في جرائمها ضد غزة وأهلها.

○ د. جمال عبدالجواد

وأشار حمزاوي في حساب له على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، إلى أن الغطاء السياسي والدبلوماسي الأمريكي لإسرائيل قائم كالعادة، وأوضح أنه لا فرق بين رئيس جمهوري أو ديمقراطي، ولا بين رئيس في فترته الأولى أو الثانية.

○ د.عمرو حمزاوي

وقال حمزاوي: «إن مصر الرسمية تحتاج إلى رفع مستوى الضغط على إسرائيل لإيقاف عدوانها، وتستطيع أن تفعل أكثر من سحب السفير وإرسال الوفود، ومن دون إجراءات عسكرية».

○ د.عمرو الشوبكي

ولفت حمزاوي إلى أن واجب الأحزاب، والمجتمع المدني الآن، هو مطالبة رئيس الجمهورية بفعل المزيد والتضامن الكامل مع غزة، وإغاثة أهلها طبيًا ومعيشيًا وإنسانيًا.

ووصف د.عمرو الشوبكي، المحلل السياسي بمركز الأهرام للدراسات السياسية، قرار الرئيس محمد مرسي سحب السفير المصري من إسرائيل على إثر أحداث مقتل الشهيد أحمد الجعبري بالموفق، إلا أنه رمزي في التأثير على الوضع في غزة؛ لأنه لا يعني أن مصر قادرة على وقف العدوان الإسرائيلي، مضيفًا أن هذه الأزمة جاءت في وقت تعاني فيه مصر من حالة سياسية واقتصادية انهزامية، وبالتالي فهي غير قادرة على الدخول في صراع حقيقي مع الكيان الإسرائيلي.

وأبدى التخوف البالغ من انتقال الصراع من غزة إلى سيناء، وخاصة أن إسرائيل قادرة في أيٍّ لحظة على توسيع عملياتها لتشمل سيناء، وخاصة في ظل انعدام مواقف الرئيس لتأمين الأوضاع هناك، مطالبًا باتخاذ قرارات حاسمة تؤمن الحدود المصرية الإسرائيلية، وحسم الوضع في سيناء أولا.